

## وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي

قرار وزارى مشترك رقم ٢٣٩٧ لسنة ٢٠٠٢

بشأن تعديل الشروط والإجراءات الخاصة بتصدير

الأسمك والمنتجات البحرية إلى دول الاتحاد الأوروبي

والصادر بشأنها القرار الوزارى المشترك رقم ١٩٠٩ لسنة ٢٠٠١

نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضي.

### وزير التجارة الخارجية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة الموحد؛

وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها

والقرارات الوزارية المنفذة له؛

وعلى القرار الجمهورى رقم ١٠٦ لسنة ٢٠٠٠ في شأن تيسير إجراءات الفحص

والرقابة على السلع المصدرة والمستوردة؛

وعلى قرار وزير الصحة رقم ٨٨٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن نقل الأسماك الطازجة؛

وعلى قرار وزير الصحة رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٨٤ في شأن نقل المجمدات؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٩١ في شأن القواعد المنفذة لأحكام قانون

الاستيراد والتصدير المشار إليه؛

وعلى القرار الوزارى المشترك رقم ١٩٠٩ لسنة ٢٠٠١ بشأن الشروط والإجراءات

الم الخاصة بتصدير الأسماك والمنتجات البحرية إلى دول الاتحاد الأوروبي؛

وعلى مذكرة رئيس الهيئة العامة للخدمات البيطرية في ٢٠٠٢/١٠/١٠؛

قرار:

مادة ١ - تعديل الفقرة الرابعة (معالجة المياه) من تاسعاً (نظم المياه) من النظام المرفق بالقرار الوزاري المشترك رقم ١٩٠٩ لسنة ٢٠٠١ من :

«وسوف تغطس ، وتفصل ، وتلمع ، وتعالج المنتجات المخصصة للتصدير بـمياه عالية الكلور ، وتكون المياه التي تلامس منتجات الأسماك مناسبة للاستهلاك الآدمي» .

إلى ما يلى :

«وسوف تغطس ، وتفصل ، وتلمع ، وتعالج المنتجات المخصصة للتصدير بـمياه شرب صالحة للاستهلاك الآدمي ، وتكون المياه التي تلامس منتجات الأسماك صالحة للاستهلاك الآدمي» .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الواقع المصري ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

صدر في ٢٠٠٢/١٤

وزير التجارة الخارجية  
نائب رئيس الوزراء  
وزير الزراعة واستصلاح الأراضي  
د. يوسف بطرس غالى  
د. يوسف والي